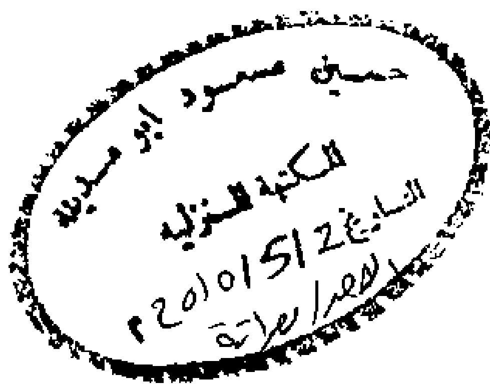
مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية

العـدد الثالث

2009



مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الثالث- 2009م

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

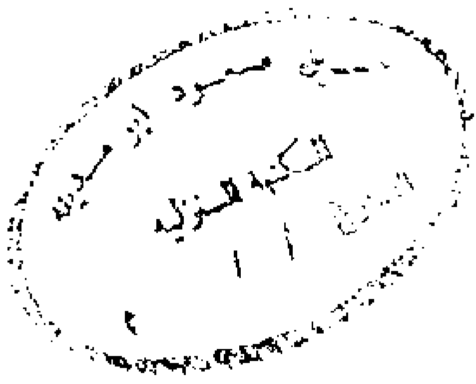
البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - ISBN 978 – 9959 – 852 –

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة



شكر وتقدير

تتوجه الجمعية الجغرافية الليبية بالعرفان والتقدير وخالص الشكر للأساتذة الذين تفضلوا بتأليف أو ترجمة الموضوعات المنشورة في هذا العدد، وإلى الأساتذة الذين تفضلوا بمراجعتها وتقويمها.

وشكر خاص موجه إلى الدكتورة كريمة مصطفى عمار وإلى الدكتور محمود عبد الله نجم وإلى الدكتور سعد الزليتني على ما بذلوه من جهد في تجميع أعمال إصدار هذا العدد وتنسيقها ومتابعتها حتى لحظة الإصدار .

والشكر موجه أيضاً إلى كل من ساهم بجهد لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، والله الموفق المستعان .

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين اللجنة الشعبية للجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

الافتتاحيـــة

عزيزي القارئ . .

أسجل نيابة عن هيئة تحرير مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، شكري لمن تقدم بالسؤال عن عذر تأخر صدور العدد الثالث من هذه المطبوعة، التي انطلقت فكرتها لتكون لسان حال من اتخذوا من هذا التخصص سبيلاً ومسلكاً، ينير لهم طريق مستقبلهم، إلا أن واقع الحال قد بات -مع الأسف- لا يقر تطلعاً من هذا القبيل، الذي أفسح المجال، ربما من دون رغبة منه، في طرح مستجدات، أصبحت بديلاً مقنعاً عن بذل الجهد وإثراء المعرفة، مع الاحتفاظ بحق النقد للقلة التي تجاهد من أجل العطاء، ولو بعد حين.

انقضت فترة ليست بالقصيرة على صدور العدد الثاني الذي ما زال جله رهن جدران مقر الجمعية التي لم يصلها قرش واحد مما تم توزيعه على أكثر من جامعة، ما يعني أن طباعة هذا العدد، قد لعب الاستجداء فيها الدور الحاسم.

ومهما كان الأمر، فأملي كبير في أن يسهم هذا العدد في أداء الغرض الذي وجدت هذه المطبوعة من أجله أصلاً، مع رجاء الكتابة إلينا، سواء للإسهام في توفير مادتها العلمية، التي باتت تشكل عبئاً بالفعل، أو إبداء ما تراه من ملاحظات، مع الأمل في أن يتغير الحال ويصبح التواصل أكثر يسراً وانتظاماً.

والله ولي التوفيق

أ.د. الهادي أبو لقمة

رئيس التحرير

التعليم العالي في ليبيا
دراسة في أنماط التوزيع المكاني

د. سعد محمد الزليتني(*)

مقدمة:

يجمع العديد من الباحثين والمختصين على الدور المهم والحيوي للتعليم العالي في تنمية الأفراد والمجتمعات، وعلى أهميته في تزويد المجتمع بالأيدي العاملة عالية الكفاءة والمهارة، كما أنه يلعب دوراً أساسياً في أي تنمية فاعلة، سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أم ثقافية (السني، 2006). وخلال العقود القليلة الماضية شهد التعليم العالي على مستوى العالم نمواً سريعاً، نتيجة للنمو الاقتصادي وتطور وسائل النقل والاتصالات، وزيادة الطلب الاجتماعي على خدماته في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ووفقاً لتقديرات منظمة اليونسكو فإن عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي على مستوى العالم قد ازداد من حوالي نصف مليون طالب، يمثلون ما نسبته 1% من إجمالي من هم في سن التعليم العالي (18-24سنة) في عام 1900 إلى حوالي 100 مليون طالب يمثلون ما نسبته 20% من إجمالي من هم في سن التعليم العالي في عام 2000 (Unesco, 2004). وتمثل مؤسسات التعليم العالي في الوقت

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس .

الراهن أكبر النشاطات الخدمية في العديد من دول العالم، كما أنها تستوعب أعداداً كبيرة من المستخدمين من ذوي الاختصاصات والمؤهلات المتنوعة. ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي يشهدها العالم حالياً فإن التعليم العالي أصبح صناعة خدمية مهمة تستقطب أعداداً كبيرة من الطلاب، وتدفع إلى زيادة التنوع في البرامج التعليمية والتدريبية.

وفي ليبيا حظي التعليم العالي باهتمام متزايد نظراً للدور الذي يلعبه في تحقيق مبدأ جماهيرية التعليم، وأهميته في تزويد المجتمع باحتياجاته من العناصر عالية الكفاءة والقدرة. وتفيد العديد من الدراسات أنه في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، كانت ليبيا توصف بأنها أفقر دول العالم، وكانت نسبة الأمية فيها بين السكان البالغين تزيد عن 90% (أبو سنينه، 1996؛ الشيخ، 1972)، وكان إجمالي حملة الشهادات العليا سبعة عشر شخصاً (غانم، 1995: 691). غير أن الوضع تغير كلياً بعد نشأة التعليم العالي وانتشار مؤسساته في البلاد، حيث يبدو واضحاً من الجدول رقم (1) أن أعداد الحاصلين على المؤهلات العليا ازداد بصورة مضطردة خلال العقود القليلة الماضية، كما زادت نسب الإناث إلى إجمالي الحاصلين على المؤهلات العليا. كذلك تطورت معدلات الحاصلين على المؤهلات العليا لكل 100.000 من السكان.

جدول (1)

تطور عدد حملة المؤهلات العليا بين السكان الليبيين

السنوات	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الإناث	السكان	المعدل لكل 100.000 من السكان
1964	1.427	96	1.423	6.3	1.515.501	100
1973	5.743	856	6.599	13.0	2.052.372	321
1984	27.904	8.453	36.357	23.2	3.231.059	1.125
1995	76.918	28.701	105.619	27.2	4.389.739	2.406

المصدر: التعدادات العامة للسكان للسنوات المبين. النسب والمعدلات من حساب الباحث .

وقد شهد هذا القطاع الحيوي خلال السنوات القريبة الماضية تطوراً كبيراً، من حيث النمو العددي والانتشار الجغرافي. وعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية لهذا التطور على كامل المجتمع، إلا أن العديد من المحللين والباحثين في موضوع التعليم العالي في ليبيا يعتقدون أن هذا النمو جاء على حساب الجودة والنوعية، وأن مخرجاته لا تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة (التير 2006، قنوص والجروشي 2004، الفائدي وإبراهيم 1998، الضعيف وآخرون 2001، الشريف 2000، كعيبة 1999، الطيف 1999).

أهمية الدراسة ومنهجيتها:

إن دراسة أنماط التوزيع المكاني للخدمات الأساسية والعوامل المرتبطة بها والمؤثرة فيها توفر مجالاً مهماً للباحث الجغرافي. فالتعليم العالي بما يمثله

من قطاع خدمي مهم، يضم شريحة عريضة ومتنوعة من السكان: (طلاب، أعضاء هيئة تدرس، موظفين، عاملين) ومرافق تعليمية مختلفة: قاعات دراسية، مختبرات علمية، مبان إدارية وخدمية، تتوزع على مساحات واسعة. كل ذلك يشكل مجالاً خصباً للدراسات والبحوث الجغرافية. وعلى الرغم من أن الدراسات والتطبيقات الجغرافية حققت تقدماً ملموساً في مجالات عديدة، مثل التخطيط الإقليمي والحضري، والتقييم البيئي، وإدارة الموارد، والنقل والمواصلات، إلا أنه يلاحظ أن الدراسات الجغرافية في مجال التعليم عامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، لم تحظ باهتمام يذكر من قبل الباحثين (Hones & Ryba 1972, Adams 2000). وتتجلي أهمية دراسة الأبعاد المكانية للتعليم العالي في ليبيا، إذا أخذنا في الحسبان المساحة الشاسعة والتباين الجغرافي الواضح للأراضي الليبية من جهة، وقلة عدد السكان وتركزهم في مناطق محددة من جهة أخرى. في هذه الدراسة سنركز على مؤسسات التعليم العالي العامة، لعدم توفر بيانات دقيقة عن التعليم العالي الأهلي. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات تطور التعليم العالي في ليبيا ومشكلاته، وكذلك تحديد ووصف أنماط توزيعه وعلاقاته المكانية. كما تسعى إلى توجيه اهتمام الباحثين والمسؤولين إلى أهمية البعد المكاني في دراسة وتقييم خدمات التعليم العالي. وقد تم اتباع المنهج التاريخي للتعرف على نشأة التعليم العالي وتطوره. كما تم اتباع المنهج الوصفي في تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية و الجغرافية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، من خلال تطبيق أساليب التحليل الكمي والخرائطي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بالبيانات الواردة بمقترح تنظيم الجامعات والمعاهد العليا لسنة 2007 (أمانة اللجنة الشعبية للتعليم العالي 2007).

التعليم العالي في ليبيا:

كما هو الحال في العديد من دول العالم حظي التعليم العالي في ليبيا باهتمام كبير ليواكب التقدم العلمي والتقني السائد في العالم والمساهمة في تزويد المجتمع بالقوى المنتجة عالية الكفاءة والمهارة، التي تسهم في تفعيل برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي (قنوص 1989). "ويعتبر التعليم العالي أعلى مراحل السلم التعليمي التخصصي في النظام التعليمي الجديد... ومن سياسات النظام التعليمي الجديد في الجماهيرية تطوير وتحديث نظم التعليم الجامعي والعالي، للوفاء بمتطلبات واحتياجات التنمية وسوق العمل، وخاصة في المرحلة الحالية التي تتسم بسرعة التغير والتطوير، مما يجعل مهمة الجامعات والمعاهد العليا أصعب وأدق من ذي قبل، لأنه أصبح لزاماً عليها أن تلاحق ذلك التقدم وتسبقه" (علي 2006: 206-207). والتعليم العالي في ليبيا هو المرحلة التي ينتسب إليها الطلاب عقب الانتهاء من مرحلة التعليم المتوسط. وهو ينقسم إلى نوعين أساسيين هما: التعليم الفني والمهني، الذي يضم مجموعة من المعاهد والمراكز الفنية والمهنية العليا، ويهدف إلى تخريج فنيين ومهنيين متخصصين، يمكن أن يعملوا في مجالات التنمية وسائر القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، ويجمعون بين الناحيتين النظرية والتطبيقية. أما النوع الثاني فهو التعليم الجامعي، الذي يتكون من الكليات المتخصصة، ويهدف إلى إعداد متخصصين للعمل في مجالات ونشاطات اقتصادية واجتماعية معينة (الحوات 1996).

ويعتبر التعليم العالي في ليبيا ظاهرة حديثة نسبياً؛ إذ من المعروف أنه خلال فترة السيطرة الأجنبية (1551-1951) لم تعرف ليبيا أي نوع من أنواع التعليم العالي. وبعد تخلص البلاد من النفوذ الأجنبي تأسست أول جامعة

بالمفهوم الحديث باسم "الجامعة الليبية"، بدأت بكلية الآداب والتربية في سنة 1956 في مدينة بنغازي، ثم لحقتها كلية الاقتصاد والتجارة في المدينة نفسها عام 1957، وكلية العلوم في طرابلس في السنة نفسها، ثم أنشئت كلية الحقوق في عام 1962 بمدينة بنغازي، تبعتها كلية الزراعة بمدينة طرابلس في عام 1966. في ذلك الوقت كان الهدف الرئيس لمؤسسات التعليم العالي يتمثل في إعداد المعلمين للمدارس الإعدادية والثانوية، وكذلك تكوين الموظفين والإداريين للوظائف الحكومية المختلفة. بعد قيام الثورة في عام 1969 شهدت الجامعة تطوراً كبيراً، وتغيراً في فلسفتها وأهدافها وتكوينها الإداري، حيث قسمت الجامعة الليبية في 1973 إلى جامعتين مستقلتين هما: جامعة طرابلس ومقرها مدينة طرابلس، وتضم الكليات الموجودة في طرابلس، وجامعة بنغازي، ومقرها مدينة بنغازي، وتضم الكليات الموجودة بالمدينة. في تلك الفترة أيضاً تغيرت تسمية الجامعتين إلى: جامعة الفاتح ومقرها في طرابلس، وتضم عشر كليات، وجامعة قاريونس ومقرها في بنغازي، وتضم ثماني كليات (الحوات 1996). ومع بداية الثمانينيات، وخاصة بعد صدور مشروع البنية التعليمية الجديدة، شهد قطاع التعليم العالي تطوراً كبيراً، سواء من حيث عدد مؤسساته أم من حيث عدد الملتحقين به، حيث تم التوسع في إنشاء الجامعات، فأصبح عددها في سنة 1986 إحدى عشرة جامعة، إضافة إلى ستة عشر معهداً عالياً. وتطور الوضع فبلغ عدد الجامعات في سنة 1995 اثنتي عشرة جامعة، تضم أكثر من ست وستين كلية، تشتمل على مختلف التخصصات العلمية. وبلغ عدد الملتحقين بهذه الكليات 136.274 طالباً وطالبة. إضافة إلى 54 معهداً عالياً، يلتحق بها 27.574 طالباً وطالبة. ومنذ بداية الألفية الجديدة شهدت مؤسسات التعليم العالي إعادة تنظيم، وأصبح عددها في عام 2007 21 جامعة، تشمل 162 كلية، إضافة إلى 88 معهداً عالياً، وبلغ إجمالي المنتسبين إليها 254.456 طالباً وطالبة (جدول 2 و3).

جدول 2: تطور مؤسسات التعليم العالي في ليبيا

نوع المؤسسة	1975	1985	1995	2000	2007
جامعة عامة	1	5	5	8	16
جامعة تخصصية	-	5	5	5	4
الجامعة المفتوحة	-	1	1	1	1
معهد عال	4	16	54	85	88

الإدارة العامة للمعاهد والمراكز المهنية العليا 2000. المركز الوطني للبحـوث التعليميـة 1996، اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي ، 2007 .

جدول 3: تطور عدد طلاب التعليم العالي في ليبيا

السنة	الكليات الجامعية	المعاهد العليا	المجموع	نسبة طلاب المعاهد
1976/75	13,418	-	13,418	-
1981/80	19,315	1.130	20,445	5.5
1985/84	32,770	3,080	35,850	8.6
1990/89	50,475	3,916	54,391	7.2
1996/95	136,274	27,574	163,848	16.8
2000/99	204,332	64,970	269,302	24.1
2005/04	-	-	254,456	-

مجلس الجودة للتعليم العالي 2007. الإدارة العامة للمعاهد والمراكز المهنية العليا 2000. المركز الوطني للبحوث التعليمية 1996.

مشكلات التعليم العالي:

كما سبقت الإشارة فإن التعليم العالي في ليبيا شهد في العقود القليلة الماضية تطوراً كبيراً، فاق كل التوقعات، وأسهم في تزويد المجتمع بالكفاءات في مختلف التخصصات. وعلى الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي أصبحت تنتشر في كل المناطق، إلا أنه من الواضح أن أغلبها يفتقر للعناصر البشرية والتجهيزات اللازمة، لدعم برامجها التعليمية والتدريبية. فعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية للنمو والتطور الذي يشهده قطاع التعليم العالي، إلا أن العديد من الباحثين والمهتمين بالمجال يؤكدون على وجود العديد من السلبيات التي تعيق هذا القطاع، وتؤثر على مجمل أدائه ومخرجاته، هذه الصعوبات يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً : البنية الأساسية والمرافق والتجهيزات:

لوحظ أن معظم مؤسسات التعليم العالي تعاني من قلة أو عدم توفر المرافق الأساسية، كالقاعات الدراسية والمكتبات وقاعات الحاسوب والمعامل والمختبرات وغيرها من التجهيزات الأخرى (التير 2006، البدري 2006 و2007، قنوص والجروشي 2004، الضعيف وآخرون، 2001، الفائدي وإبراهيم 1998). وفي هذا السياق ذكر الفائدي وإبراهيم (1998: 199) ما يلي: "لوحظ أن عدد الكليات الجامعية في الجماهيرية يصل إلى 78 كلية، وأن بعض هذه الكليات لا جدوى اقتصادية من وجودها لعدم توفر الحد الأدنى من التجهيزات العلمية والكوادر البشرية التي تستطيع تسييرها والإشراف عليها... أضف إلى ذلك الكلفة الباهظة التي يتكبدها المجتمع عند إنشاء كلية هندسة جديدة، لا يزيد عدد طلابها عن 50 طالباً، ناهيك عن انخفاض المستوى

العلمي لطلاب هذه الكليات". وفي هذا الصدد أيضاً طرح قنوص والجروشي (2004: 4) عدداً من التساؤلات فيما يتعلق بتأثير الزيادة العددية المفرطة لهذه المؤسسات على جودة مخرجاتها فقالا: "السؤال الجدير بالاهتمام هو: هل إننا كمجتمع يبلغ سكانه 5 ملايين نسمة في حاجة إلى ما يزيد على 40 جامعة أهلية، إضافة إلى 20 مما يسمى بجامعات الأقسام، و7 جامعات أساسية، ناهيك عن المعاهد والمراكز العليا العامة والخاصة التي تربو على 120 معهداً ومركزاً عالياً؟ وهل بالإمكان توفير احتياجات هذه الجامعات والمعاهد والمراكز الأهلية من مستلزمات العملية التعليمية، من هيئات تدريس ومعامل ومختبرات علمية ومواد تشغيل ومراجع ودوريات علمية..إلخ؟ ولنسأل أنفسنا عما آل إليه حال طلاب الجامعات الأساسية الذين باتوا يعانون من الفقر العلمي، بسبب انهماك عضو هيئة التدريس في حالة ترحال مستمرة بين هذه الجامعة وتلك، وبين هذا المعهد وذاك، فالزيادة الكمية في مؤسسات التعليم العالي على حساب الكيف قد يكون لها العديد من الأضرار السلبية التي من أهمها تأهيل خريجين ذوي مستوى تعليمي ضعيف، لا يؤهلهم لأي عمل ذي مردود إيجابي، ومع ذلك فإنهم يكونون طلاب وظائف(في حالة حصولهم عليها)، وسيتقاضون مرتبات نظير عملهم، وبذلك سيتحمل المجتمع خسارتين: الأولى الإنفاق على تعليم ضعيف هزيل، والثانية توظيف أعداد كبيرة من الخريجين لا تلبي بإنتاجها المتواضع طموحات المجتمع".

ثانياً : الانتشار المكاني:

العديد من هذه المؤسسات تم تأسيسها وتوزيعها بصورة تفتقر لتخطيط، ولا تستند على آليات وإجراءات منهجية سليمة (النير 2006، البدري 2006 و2007، قنوص والجروشي 2004، الطيف 1999، El-Hawwat 2003).

فالزيادة السريعة غير المنضبطة في إعداد مؤسسات التعليم العالي التي شببها التير (2006: 29) "بسرعة انتشار الخلايا السرطانية"، حدثت كنتيجة مباشرة لعدم توفر المقاييس والمعايير العلمية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التفكير في إنشاء مثل هذه المؤسسات. وقد أشار البدري (2006: 148) إلى التأثير السلبي للتوسع العشوائي في هذه المؤسسات دون الاستناد إلى المعايير العلمية بقوله: "... بالرغم من أن فكرة التوسع والانتشار الأفقي للتعليم الجامعي فكرة حضارية ورائدة، هدفها توفير التعليم لكل راغب فيه، دون أي عائق، وينقل المجتمع من مرحلة التخلف إلى التقدم والوفاء باحتياجات المجتمع في كل مدينة من الجماهيرية، إلا أن الواقع العلمي لم يصل أو يرق إلى أهداف هذه الفكرة، ولم تستند إلى المعايير العلمية والفنية اللازمة والمطلوبة لإنشاء الجامعات والمعاهد العليا في هذا الشكل العشوائي غير العلمي". وفي السياق ذاته أشار الطيف (1999: 132) إلى الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تتسبب فيها الزيادة العشوائية لمؤسسات التعليم العالي في ظل عدم توفر الإمكانيات المطلوبة لمثل هذه المؤسسات: "إن الإكثار من فتح الجامعات، بالرغم من أهميته في إطار تحقيق التعليم للجميع وحرص المؤتمرات الشعبية الأساسية على وجوده، إلا أنه يؤدي في حالة عدم توفير المقومات الأساسية إلى التقليل من أهمية التعليم الجامعي ومن المستوى العلمي للجامعات المتناثرة، نظراً لعدم توفر الإمكانات اللازمة لها في البرامج الاستثمارية، سواء من حيث الإنشاءات أو من حيث الاعتمادات المالية اللازمة للتعاقد مع أعضاء هيئة تدريس لها، أو من حيث التنظيم وغيره".

ثالثاً : العلاقة بالاحتياجات الفعلية:

من الواضح أن العلاقة بين مخرجات التعليم العالي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل ومتطلبات التنمية تبدو شبه معدومة؛ إذ لا توجد علاقة أو تعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعات الإنتاجية، حيث تشير بعض الدراسات إلى ضعف التخطيط والتنسيق بين هذه المؤسسات واحتياجات سوق العمل (البدري 2006 و2007، الغزال 2006، الماقوري 2006، الشريف 2000، كعيبة 1999، الطيف 1999) إلى "أن العديد من أجهزة القوى العاملة بالأمانات والشعبيات تستخدم أسساً تقليدية في خططها وتقدير احتياجاتها من القوى العاملة على أساس التخمين أو التقديرات الشخصية، دون التعرف إلى الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل". (الغزال 2006: 291). وربما تعد قلة التخطيط وضعف أدواته السبب الرئيس وراء بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين الخريجين في السنوات الأخيرة، حيث أشار كعيبة (1998: 194-196) في تحليله للعلاقة المتبادلة بين التعليم العالي وسوق العمل إلى هذه المشكلة بقوله: "إن المتتبع لأداء الاقتصاد الليبي خلال السنوات القليلة الماضية يلاحظ بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين خريجي الجامعات. إن السؤال الذي يثار في هذه الحالة هو كيف يمكن تفسير ظاهرة الباحثين عن العمل في الاقتصاد الليبي، في ظل وضع ديموغرافي يتميز بالخصائص التالية:

1- صغر حجم السكان الليبيين وصغر نسبة المستخدمين الليبيين إلى مجموع السكان الليبيين التي هي في المتوسط في حدود 22%.

2- أن نسبة مساهمة المرأة الليبية في القوى العاملة لا تتجاوز 25%.

3- أن هناك نسبة من القوى العاملة التي تعمل في سوق العمل الليبي هـي قوى عاملة غير ليبية [هذا الوضع يمكن تفسيره] لوجود خلل بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل الليبي من القوى العاملة".

وقد تسبب عدم التنسيق بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في ظهور مشكلة البطالة بين الخريجين من جهة، وإلى الاستعانة بالعمالة الوافدة المتخصصة من جهة أخرى؛ إذ "تكفي نظرة مراجعة سريعة إلى سوق العمل للاستدلال على أن الاحتياجات في المهن والمهارات لا يجري مقابلتها، حيث لم تزل هناك بطالة بين الخريجين الجدد تصل إلى نحو 10% عند الجامعيين، وفق نتائج تعداد 1995، علماً بأن غالبية الباحثين عن العمل هم من خريجي الكليات الاجتماعية والإنسانية، في الوقت الذي ما زالت هناك حاجة ماسة إلى خريجي الكليات العلمية والطبية، الأمر الذي يجبر الدولة، لعدم توفر الكادر المحلي، إلى الاعتماد على العمالة الوافدة المتخصصة" (الطيف 1999: 129).

رابعاً : البرامج الدراسية وأساليب التعليم والتدريب:

أغلب مؤسسات التعليم العالي تعاني من ضعف المناهج وأساليب التعليم والتدريب غير الفعالة، إضافة إلى التركيز على الجوانب النظرية مع قلة أو انعدام التطبيقات العملية (البدري 2006، العزابي 2006، الشريف 2000، الحوات 1988). وفي هذا الصدد يقول الشريف (2000: 83) "إن العملية التعليمية والتدريبية في النظام القائم يغلب عليها التعليم والتدريب النظري، وإن التطبيقات العملية محدودة جداً، إن لم تكن غير متوفرة أصلاً، وذلك بسبب

نقص الورش والمعامل والمواد المعملية اللازمة لإجراء تلك التطبيقات. هـذا إلى جانب غياب برامج الممارسة العملية في الميدان العملي للطـلاب أثنـاء الدراسة". إن التركيز على الجوانب النظرية وإهمال الجوانب العملية يتنـافى بشكل بالغ مع التوجهات التربوية المعاصرة التي تعزز أهميـة الـربط بـين البرامج والمناهج الدراسية وقضايا المجتمع، كما أنها تتناقض مـع الأهـداف التي تحاول ترسيخها البنية التعليمية الجديدة (الحوات، 1988). هذا التحيـز للجوانب النظرية على حساب التطبيقات العملية لا يتوافـق مـع الأسـاليب والتقنيات التربوية الحديثة، ولا يحقق طموحات المجتمع لمواكبة التطـورات السائدة. وعلى الرغم من مرور حوالي نصف قرن على افتتاح أول كلية، ومن ثم تأسيس أول جامعة على التراب العربي الليبي، وما تلاهـا مـن اسـتحداث جامعات وكليات أخرى في مختلف الشعبيات، إلا أن مسار التعلـيم مـا زال يغلب عليه المسار النظري، بدلاً من التحول إلـى المسـار العلمـي التقنـي المكيف، والمرتبط ارتباطاً وظيفياً مع متطلبات التحول التي يعيشها المجتمع، وذلك لتلبية احتياجاته ومعالجة مشكلاته، ورسم سياسات وأهـداف وبـرامج المستقبل" (العزابي 2006: 89).

خامساً : العنصر البشري:

معظم مؤسسات التعليم العالي تعاني من نقص واضح في أعضاء هيئـة التدريس، وكذلك العناصر الفنية والإدارية المساعدة، سواء من حيث العدد أم من حيث الكفاءة العلمية والتدريسية والفنية. كما أن العديد من هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على أعضاء هيئة التدريس المغتربين والمتعاونين (البـدري 2006 و2007، التير 2006، الشريف 2000، الفائـدي وإبـراهيم 1998)، فحسب التير (2006: 35-36) "يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات

الحكومية 6.214 مدرساً، حوالي 20% منهم غير ليبيين، وحوالي 26% منهم من المتعاونين، أي الذين يغادرون جامعاتهم التي ينتمون إليها لإعطاء محاضرات في جامعات أخرى، للحصول على دخل إضافي. ونسبة غير بسيطة من هؤلاء غير مؤهلين للتدريس في الجامعة، فهم عبارة عن طلاب يواصلون الدراسة في مرحلة الدكتوراه، أو حصلوا على شهادة الماجستير، وتوقفوا لسبب من الأسباب. كما دخل مجال التدريس الجامعي من يحمل شهادة عليا ولا يحمل معرفة علمية".

مما سبق يتبين أن التعليم العالي في ليبيا يعاني من بعض المشكلات، الأمر الذي أثر سلباً على مجمل أدائه وكفاءة مخرجاته. ولعل ذلك يمكن إرجاعه، بدرجة كبيرة، إلى سياسة التوسع الأفقي غير المقنن في إنشاء مؤسسات التعليم العالي، ونشرها في البلاد التي تتم في الغالب دون الاستناد إلى أسس وآليات التخطيط العلمي السليم (البدري 2006 و2007، El-Hawat 2003). "إن التوسع غير المدروس والمفاجئ لانتشار الجامعات في العديد من المدن الليبية، دون مراعاة للكثافة السكانية وتوفير الإمكانات المادية والبشرية، جاء نتيجة لأفكار وليدة لحظتها، دون التفكير في أبسط احتياجات جامعة أو كلية جديدة كالمباني الملائمة والجهاز الإداري، وأهم من كل ذلك توفر أعضاء هيئة التدريس لشغل مختلف التخصصات الأكاديمية في هذه الكليات والجامعات المستحدثة" (البدري 2006: 148-149).

تطور التوزيع المكاني وأنماطه:

شهد التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم العالي تغيرات واضحة في أنماطه وخصائصه خلال العقود القليلة الماضية، فحتى بدايات سبعينيات القرن

الماضي كانت معظم مؤسسات التعليم الأساسي تتركز في مـــدينتي طـــرابلس وبنغازي. هذا التركيز دفع بعض المحللين إلى الربط بين التغير في تركيـــب السكان وتوزيعهم والتوزيع المكاني للجامعات والمعاهد العليا. فعلى الرغم من أن الدافع الأساسي للهجرة يكون في معظم الأحيان اقتصادياً، يتعلق بمســـتوى الدخل وتوفر فرص العمل، إلا أن توزيع النشاطات والخدمات الأساسية، بمـــا فيها خدمات التعليم، يعد من عوامـــل الجـــذب المهمـــة (Harrison 1976، Kezeiri 1987، الكيخيا 1995، الماقوري 2006)، حيث أدى تركز الكليات الجامعية والمعاهد العليا في المدن الرئيسة (طرابلس وبنغازي) إلـــى نـــزوح أعداد كبيرة من سكان الدواخل والأرياف للانتقال إلى هذه المدن، بحثاً عـــن فرص التعليم العالي، كما أشار إلى ذلك الكيخيا (1995: 350-351) بقوله: "امتاز التعليم بحركة انتشار واسعة النطاق، فكان لذلك أثر مهم علـــى حركـــة الهجرة، خاصة الانتقال من الريف إلى المدن، فقد بـــدأ ظهـــور المؤسســـات التعليمية وانتشار التعليم في المدن، ولم ينتقل إلى الدواخل والأرياف إلا فـــي فترات لاحقة ومتأخرة بعض الشيء. وبالرغم من انتشار المدارس على نطاق واسع في المناطق الريفية الآن، إلا أن الغالبية العظمى من هذه المـــدارس لا تغطي إلا مرحلة التعليم الأساسي. أما مدارس التعليم المتوسط ومعاهد التعليم المهني والفني وكليات التعليم العالي فأغلبها لا يوجد إلا بالمدن، الشيء الـــذي يحتم على الآلاف من أبناء الريف الانتقال إلى الحواضر لإتمـــام دراســـتهم، فيبتعدون بذلك عن حياة الريف، ويألفون حياة المدن، فيصعب على بعضـــهم العودة إلى حياة الريف".

وقد انعكس تركز مؤسسات التعليم العالي في المدن الرئيسة، واســـتمراره لفترة طويلة، على التوزيع الجغرافي للملتحقين بالتعليم العـــالي ومخرجاتـــه.

وحسب الماقوري (2007: 103-104) "إن خريجي التعليم العالي من الجامعات والمعاهد العليا القاطنة بطرابلس وبنغازي قد شكلوا 69.3% من إجمالي خريجي التعليم العالي للعام الدارسي 1994-1995، إضافة إلى مؤشر آخر يبين بأن نصيب مؤسسات التعليم في طرابلس وبنغازي قد تجاوز 73% من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي في ليبيا خلال العام نفسه". غير أنه منذ بداية الثمانينيات، وخاصة بعد صدور مشروع البنية التعليمية الجديدة في عام 1982، تم التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي، وتوزيعها على مختلف المناطق، بحيث لا يقتصر وجودها على المدن الرئيسة فقط، حتى تتاح الفرصة لجميع أفراد المجتمع للاستفادة من هذا النوع من التعليم (قنوص 1989: 420). ولعل ذلك يعود لرغبة المخططين والمسؤولين في تحقيق مبدأ اللامركزية والعدالة في توزيع النشاطات الاقتصادية والخدمية (المبارك 2004) من ناحية، وأيضاً للحد من التركز السكاني في المدن الرئيسة، وخاصة طرابلس وبنغازي، ولتقليل السلبيات المقترنة بها، التي تتمثل في زيادة الضغط على الخدمات العامة، وعلى المرافق الأساسية والازدحام المروري والضوضاء وتلوث الهواء (Salem 1995). ونتيجة لذلك أصبحت أعداد مؤسسات التعليم العالي (كليات جامعية ومعاهد عليا) تزداد وتنتشر على مناطق البلاد، بوتيرة متسارعة، حيث وصل عدد المدن التي تتوزع عليها هذه المؤسسات إلى 16 مدينة في عام 1985، ثم بلغ 24 مدينة في عام 1995 (الحوات 1996، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية 1996). وفي عام 2007 تضاعف هذا العدد ليشمل 56 مدينة (شكل 1).

من خلال إلقاء نظرة على الشكل (1) يتبين أن فرص التعليم العالي باتت الآن تنتشر في كل المناطق، كما يلاحظ من الشكل أيضاً أن التوزيع يكاد

يعكس الصورة النمطية للتوزيع العام للسكان الذي يتميز بتركز الغالبية العظمى من السكان في الإقليم الشمالي الشرقي والشمالي الغربي. وفي هذا السياق يلخص الكيخيا (1995: 338-339) صورة التوزيع السكاني في ليبيا والعوامل المؤثرة فيه على النحو التالي: "إن العوامل الجغرافية الطبيعية، وخاصة المناخ، وكذلك العوامل الجغرافية البشرية، وخاصة العامل الاقتصادي، كانت قد حددت منذ زمن بعيد ملامح التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا. فكانت المنطقة الأولى في حجم التركز السكاني هي المنطقة الساحلية الواقعة بين مصراته شرقاً وصبراته غرباً، وينضم إليها منطقة الجبل الغربي على طول الشريط الجبلي الممتد بين غريان ونالوت. كل هذه التجمعات السكانية تشكل محاور مرتبطة جميعها بمدينة طرابلس، التي تعد قاعدة ارتكاز لها. أما منطقة التركز السكاني الثانية فنجدها تبعد بمئات الكيلومترات إلى الشرق، حيث تبرز منطقة بنغازي وسهلها الساحلي، وينضم إليها المنطقة الشمالية من الجبل الأخضر، على شكل شريط جبلي يمتد حتى مدينة درنه... غير أن التطور الاقتصادي والبشري الذي شهدته البلاد بعد اكتشاف النفط والاهتمام المتزايد بتنمية الدواخل في القرى والواحات، بدأ يؤثر إيجابياً في خريطة التوزيع السكاني، وأصبحنا الآن نشاهد بداية ظهور مناطق تركز سكاني جديدة، أخذت تكتسب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، ويؤكد ذلك ما سبق ذكره عن منطقة حوض فزان ومنطقة ساحل خليج سرت وغيرها".

ولعل هذه العوامل هي التي جعلت توزيع مؤسسات التعليم العالي يتطابق بدرجة عالية مع التوزيع العام للسكان في ليبيا، حيث يستحوذ الإقليم الشمالي الغربي على ما يزيد عن نصف إجمالي هذه المؤسسات، يليه الإقليم الشمالي الشرقي الذي يتوزع به ما يقرب من ربع إجمالي المؤسسات في حين تتوزع بقية المؤسسات (20.3%) على مناطق الخليج والجنوب (شكل 1).

شكل 1: توزيع الكليات والمعاهد العليا في ليبيا 2007

اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (2008)، اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي (2007)

وبصفة عامة يلاحظ أن توزيع مؤسسات التعليم العالي بين المدن يختلف بدرجة كبيرة من حيث النوع، وكذلك من حيث العدد (شكل 1، الملحق1). غير أنه يمكن القول إن المدن الرئيسة تستحوذ على نصيب الأسد من حيث عدد المؤسسات. فهناك أربع من هذه المدن (طرابلس، بنغازي، مصراته، سبها) يوجد فيها ما يقرب من 28% من إجمالي هذه المؤسسات. ولقياس درجة الارتباط بين الحجم السكاني للمدن وعدد المؤسسات التي توجد فيها، تم حساب معامل الارتباط بيرسون باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (S.P.S.S.) حيث بين التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية موجبة قوية بلغت 81% بين هذين المتغيرين. الأمر الذي يعني أن عدد مؤسسات التعليم وتوزيعها يعتمد على عدد السكان في المدن. وهذه في الواقع نتيجة منطقية؛ إذ إن المدن، وخاصة الرئيسة منها، تتوفر بها الظروف والاحتياجات التي تتطلبها مؤسسات التعليم العالي. وعلى الرغم من أن تركز مؤسسات التعليم الأساسي في المدن الرئيسة في ليبيا يرجع إلى عوامل تاريخية واقتصادية وديموغرافية (الكيخيا 1995)، إلا أن بعض المحللين أشاروا إلى أن هذه النزعة ترتبط بنمط واتجاه النمو الحضري الذي يشهده العالم، فمؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعها تجد في المدن الظروف الملائمة التي تساعدها على تطوير برامجها، وتحقيق غاياتها وأهدافها، فهي تستهلك كميات وفيرة من المياه والكهرباء، وتحتاج إلى خدمات المنافع العامة والخدمات الأساسية الأخرى، مثل وسائل النقل والاتصالات والتعاملات المصرفية وأعمال الطباعة والنشر وخدمات صيانة الأجهزة والمعدات، فضلاً عن توفر السكن الملائم لأعضاء هيئة التدريس والطلاب. هذه الظروف

والخدمات لا تتوفر عادة إلا في المدن، ما يجعلها البيئة الأكثر ملاءمة لإنشاء مؤسسات التعليم العالي (Akpan 1989).

إن ظاهرة عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان بين مناطق البلاد تبدو أيضاً واضحة في توزيع الكثافة السكانية على مستوى الشعبيات (جدول 4)، حيث نجد أن الشعبيات الواقعة في الشمال، خاصة الشمال الغربي تتميز بأنها مناطق عالية الكثافة، في حين أن الشعبيات الواقعة في الوسط والجنوب تتميز بأنها مناطق قليلة الكثافة. والكثافة العامة كما يحددها الكيخيا (1995: 340) "هي علاقة نسبية بين عدد سكان منطقة محددة ومساحة تلك المنطقة. وهذا يعني أنه كلما اتسعت المساحة، انخفضت الكثافة السكانية".

وفقاً للبيانات المستخلصة من التعداد العام للسكان لعام 2006 الواردة بالجدول (4) فإن المعدل العام للكثافة سجل ثلاثة أشخاص للكيلومتر المربع تقريباً، على مستوى ليبيا. إلا أن هذا المعدل يختلف بصورة واضحة على مستوى الشعبيات، حيث نجد أعلى كثافة سكانية ضمن حدود شعبية طرابلس، فهذه الشعبية تتفوق على كافة الشعبيات، سواء من حيث نسبة القاطنين فيها، التي بلغت 20.4% من إجمالي السكان، أو من حيث الكثافة التي سجلت 283 نسمة للكيلومتر المربع. ولعل هذا التفوق يعود لصغر حجمها وكونها تحتضن العاصمة طرابلس، التي تعد أهم المراكز الحضرية في البلاد. وتأتي في المرتبة الثانية شعبية الزاوية التي سجلت 126 نسمة للكيلومتر المربع، تليها شعبية بنغازي، ثم شعبية المرقب اللتان سجل معدل الكثافة فيهما 72 و67 نسمة للكيلومتر المربع على التوالي. في حين يقل المعدل عن 50 نسمة للكيلومتر المربع في بقية الشعبيات، حيث سجل المعدل في بعضها أقل من شخص واحد للكيلومتر المربع.

جدول رقم 4: توزيع السكان ومؤسسات التعليم العالي حسب الشعبيات

الشعبية [1]	السكان[2] (2006)	المساحة[3] كيلو متر مربع	الكثافة نسمة/كم مربع	عدد المؤسسات[4]	معدل ما تخدمه المؤسسة من السكان
1. البطنان	159.536	83.860	2.0	6	26.589
2. درنه	163.351	19.630	8.3	10	16.335
3. الجبل الأخضر	203.156	7.800	26.0	13	15.623
4. المرج	185.848	9.890	18.8	3	61.949
5. بنغازي	670.797	9.300	72.1	25	26.832
6. الواحات	177.047	200.290	0.9	5	35.409
7. الكفرة	50.104	483.510	0.1	1	50.104
8. سرت	141.378	72.113	2.0	13	10.875
9. مرزق	78.621	349.790	0.2	5	15.724
10.سبها	134.162	15.330	8.7	12	11.180
11.وادي الحياة	76.858	31.890	2.4	3	25.619
12.مصراته	550.939	30.497	18.1	27	20.405
13. المرقب	432.202	6.430	67.2	15	28.813
14.طرابلس	1.065.405	3.770	282.6	47	22.668
15. الزاوية	290.993	2.310	126.0	10	29.099
16. النقاط الخمس	287.662	5.830	49.3	12	23.971
17. الجبل الغربي	304.159	86.150	3.5	14	21.726
18. نالوت	93.224	65.050	1.4	9	10.358
19. غات	23.518	6.924	3.4	2	11.759
20. الجفرة	52.342	117.410	0.4	6	8.724
21.وادي الشاطي	78.532	97.160	0.8	5	15.706
الإجمالي	5.219.833	1.775.500	2.9	243	21.481

المصدر: (1) اللجنة الشعبية العامة 2008، (2) الهيئة العامة للمعلومات 2008،

(3) أمانة التخطيط 1978،(4) اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ، 2008 ، واللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي ، 2007 .

ما يهمنا هنا هو التوزيع المكاني لمؤسسات التعليم العالي، فقد اعتبرنا أن وجود كلية جامعية أو معهد عال يمثل توفر فرصة للتعليم العالي في المناطق التي توجد بها، فقد بلغ إجمالي هذه المؤسسات 243 مؤسسة في عام 2007. ومن خلال الجدول 4 يتبين أن التوزيع العددي للمؤسسات يختلف بصورة واضحة بين الشعبيات. ولو استخدمنا المتوسط الحسابي البالغ 12 مؤسسة تقريباً لكل شعبية، كمعدل عام، سنجد أن هناك شعبيتين يتساوى معدلهما الخاص مع المعدل العام، في حين هناك سبع شعبيات يرتفع فيها المعدل الخاص عن المعدل العام، بينما ينخفض المعدل الخاص في بقية الشعبيات البالغ عددها 12 شعبية.

ومن خلال إلقاء نظرة متفحصة على الجدول السابق يتبين أن أعداد مؤسسات التعليم العالي تختلف بصورة واضحة بين الشعبيات، حيث تستحوذ شعبية طرابلس على النصيب الأوفر؛ إذ يتوزع داخل حدودها 47 مؤسسة، أو ما يعادل 19.3% من إجمالي المؤسسات. يليها في الترتيب الثاني شعبية مصراته، التي تستحوذ على 27 مؤسسة، بنسبة 11.1%، ثم تليها في الترتيب الثالث شعبية بنغازي التي يوجد بها 25 مؤسسة، أي بنسبة 10.3%، في حين تقل النسبة عن 6% في بقية الشعبيات. وحيث إن حجم السكان وتوزيعهم يعد من العوامل المهمة التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إنشاء أو توزيع الخدمات؛ فإن قياس مؤشرات الخدمات إلى السكان يساعد في تحديد درجة كفاءة الخدمة وحسن توزيعها (الطاغي 2000، حسن 1979).

وللتعرف على مدى توفر خدمات التعليم العالي بين المناطق، استخدم معدل عدد الأشخاص للمؤسسة، كمؤشر لتوفر هذه الخدمة. فكما سبقت الإشارة بلغ إجمالي مؤسسات التعليم العالي في عام 2007 (243) مؤسسة.

وبقسمة إجمالي عدد السكان لعام 2006 على إجمالي عدد هذه المؤسسات، فإن نصيب المؤسسة من السكان يكون 21.481 نسمة/مؤسسة (جدول 4). وإذا ما اعتمدنا هذا المعدل معدل عام للتعرف على مقدار توفر هـذه الخدمـة فـي الشعبيات، فإننا نجد أن هناك شعبية واحدة فقط يكاد يتطابق معدلها مع المعدل العام، وهي شعبية الجبل الغربي، في حين نجد أن هناك عشر شعبيات يزيـد فيها المعدل الخاص عن المعدل العام، أعلاها شعبية المرج، التي بلـغ فيهـا نصيب المؤسسة من السكان ما مقداره 61.949 نسمة/مؤسسة، أي ما يعـادل ثلاثة أضعاف المعدل العام تقريباً. كما نجد أن هناك عشر شعبيات يقل فيهـا المعدل الخاص عن المعدل العام، أقلها شعبية الجفرة التي بلغ نصيبها 8.724 نسمة/مؤسسة.

وللتعرف على درجة الارتباط بين توزيع مؤسسات التعليم العـالي فـي الشعبيات وعدد سكانها وكثافتهم، تم حساب معامل الارتباط بيرسون. وكانت نتيجة التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية موجبة قوية جداً بين توزيع عدد السكان وعدد المؤسسات، حيث بلغ معامل الارتباط بـين هـذين المتغيـرين 95%، كما وجدت أيضاً علاقة طردية موجبة قوية بين توزيع معدل الكثافـة وعدد المؤسسات، حيث بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين 75%. وهذا يدل على أن الزيادة في عدد المؤسسات يعتمد على الزيادة في عدد السـكان، ومعدل كثافتهم في الشعبيات. غير أنه تبين أن العلاقة بين مساحة الشـعبيات وعدد المؤسسات هي علاقة سالبة ضعيفة، حيث بلغ معامل الارتباط بين هذين المتغيرين -0.4%، الأمر الذي يعني أن الزيادة في عدد المؤسسات لا تعتمد بالضرورة على الزيادة في مساحة الأرض. وهذه تعد نتيجة منطقية حيث إن معظم الأراضي في ليبيا هي أرض صحراوية نادرة السكان.

الخاتمة والتوصيات:

شهد التعليم العالي في ليبيا خلال العقود القليلة الماضية نمواً فاق التوقعات، سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث عدد الملتحقين، كما انتشرت خدماته في معظم مناطق البلاد. وعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية لهذا النمو والانتشار، إلا أن العديد من المهتمين بموضوع التعليم العالي في ليبيا، أفادوا بأن التعليم العالي في ليبيا يعاني من بعض المشكلات التي تؤثر على مجمل أدائه وكفاءة مخرجاته. كما تبين أن الكثير من هذه المشكلات قد تكون حدثت في الأساس نتيجة الزيادة المفرطة في أعداد مؤسسات التعليم العالي، التي تمت دون أسس علمية، ولا تستند إلى آليات التخطيط وإجراءاته. وقد بينت الدراسات السابقة أن العديد من هذه المؤسسات تفتقر لمتطلبات التعليم العالي، سواء البشرية منها أو المادية. غير أنه فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات توصلت الدراسة إلى أن فرص التعليم العالي باتت الآن تنتشر في العديد من المدن، الرئيسة والمتوسطة وحتى الصغيرة (ملحق 1) كما بينت الدراسة أن أهم عامل يتحكم في هذا التوزيع هو العامل السكاني، حيث وجد أن توزيع مؤسسات التعليم العالي يكاد يتطابق مع التوزيع العام للسكان في ليبيا. كما وجد أن المدن الرئيسة، وخاصة طرابلس وبنغازي) تستحوذ على النصيب الأوفر من المؤسسات بتأثير العوامل التاريخية والاقتصادية والديموغرافية. وعلى الرغم من أن توزيع المؤسسات التعليمية العليا يتماشى مع التوزيع العام للسكان، من حيث أعدادهم وكثافتهم في الشعبيات، إلا أن بعض الدراسات تؤكد أن عدد الجامعات والمعاهد العليا يزيد كثيراً عن حاجة السكان من هذه الخدمة. "فقد لوحظ أن متوسط عدد السكان الذين تخدمهم الجامعة الواحدة في الجماهيرية لا يزيد عن 0.3 مليون

نسمة، في حين أن العدد المتعارف عليه في بقية العالم يصل إلى جامعة واحدة لكل مليون نسمة" (الفائدي وإبراهيم 1998: 199). هذه الزيادة كان لها تأثير واضح في تدني الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي.

في ضوء هذه النتائج ترى الدراسة أن هناك حاجة ملحة لإجـراء تقيـيم شامل لقطاع التعليم العالي ومؤسساته، لكي يتم التعرف بصورة أفضل علـى واقعه وتشخيص مشكلاته ومعالجتها. كما ترى ضـرورة الاهتمـام بالبعـد الجغرافي والمحددات المكانية للمناطق لتتلاءم التخصصات والبرامج الدراسة وتتوافق مع الاحتياجات الفعلية لهذه المناطق. إلـى جانـب حجـم السـكان وكثافتهم، وأعداد الطلاب في سن التعليم الثانوي، هناك حاجة لأن يؤخذ فـي الاعتبار مستوى ونمط النشاط الاقتصادي والمهني السائد، ومدى حاجة السوق المحلي من الأيدي المنتجة.

المراجع والمصادر:

-أبو سنينة، محمد عبد الجليل (1996)، بدائل الاستثمار ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، مج 7، ع 1-2، ص ص1-13.

-الإدارة العامة للمعاهد والمراكز المهنية العليا (2000) تقرير عن المعاهد والمراكز المهنية العليا 1999-2000، تقرير غير منشور.

-أمانة التخطيط (1978)، الأطلس الوطني للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مصلحة المساحة، طرابلس.

-أمانة اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل (2008)، مراكز التدريب المهنية، الموقع الإلكتروني للأمانة http://www.smpt.gov.ly/Centres.asps ، 2008/6/25.

-أمانة اللجنة الشعبية للتعليم العالي (2007)، تنظيم الجامعات والمعاهد العليا، الموقع الإلكتروني للأمانة http://www.higheredu.gov.ly/cms/view/3/2 ، 2007/10/4.

-البدري، عبد الرحيم محمد (2006)، مشكلات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية العظمى، في: الأعور، محمد علي، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج1، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص117-159.

- البدري، عبد الرحيم محمد (2007)، بعض مشكلات سياسات التعليم العالي بالجماهيرية العظمى، ورقة قدمت في المؤتمر الأول للسياسات العامة في ليبيا، جامعة قاريونس، 11-2007/6/13.

- التير، مصطفى عمر (2006)، التعليم العالي والتنمية في ليبيا: نموذج الخط متعدد الالتواءات، في: الأعور، محمد علي، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج1، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص ص25-45.

- حسن، صالح فليح (1979)، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق: دراسة في الجغرافيا التطبيقية، مطبعة دار السلام، بغداد.

- الحوات، علي (1988)، البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي في الجماهيرية، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول حول التعليم في المجتمع الجماهيري، اللجنة الشعبية للتعليم، بنغازي، 16-1989/5/18.

- الحوات، علي (1996)، التعليم العالي في ليبيا: واقع وآفاق، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس.

- السني، نجاة عيسى (2006)، مسارات جديدة للتعليم الأهلي تستجيب لمتطلبات التنمية، في: الأعور، محمد علي (تحرير)، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج2، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص 277-292.

- الشريف، علي مصطفى (2000)، التوسع في التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، مجلة البحوث الاقتصادية، مـج11، ع 1-2، ص ص75-104.

- الشيخ، رأفت غنيمي (1972)، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، دار التنمية للنشر والتوزيع، طرابلس.

- الضعيف، رمضان مفتاح، ومراد، عمران الهادي وسعود، العابد الهمالي (2001)، المعاهد المهنية العليا بين الواقع والمستهدف، ورقة قدمت في ندوة تطور التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين، هون، 30-2001/10/31، ص ص36-61.

- الطاغي، حصة محمد إبراهيم عبيد (2000)، جغرافية الخدمات التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة.

- الطيف، عمار (تحرير) (1999)، ليبيا: تقرير التنمية البشرية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس.

- علي، بالنور الدوكالي (2006)، واقع التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات التنمية في الجماهيرية، في: الأعور، محمد علي (تحرير)، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج1، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص 277-292.

- العزابي، أبو القاسم محمد (2006)، التعليم العالي ومتطلبات التنمية، في: الأعور، محمد علي (تحرير) في: ندوة التعليم العالي والتنمية في

الجماهيرية، ج1، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص71-91.

-غانم، شكري محمد (2006)، النفط، في: بولقمة، الهادي مصطفى والقزيري، سعد خليل (تحرير) : الجماهيرية: دراسة جغرافية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ص ص689-736.

-الغزال، محمد عياد (2006)، العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، في: الأعور، محمد علي (تحرير) في: ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج1، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص283-299.

-الفائدي، محجوب عطية وإبراهيم، علي محمد (1998)، التعليم الجامعي والعالي وتحديات المستقبل: نظرة تحليلية ونقدية، مجلة قاريونس العلمية، س 10، ع 3-4، ص ص183-212.

-القزيري، سعد خليل (2007)، جداول المراكز الحضرية في ليبيا لسنوات 1995 و2006، بيانات غير منشورة.

-قنوص، صبحي محمد (1989)، ليبيا الثورة في عشرين عاماً: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1989، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

-قنوص، صبحي محمد والجروشي، سليمان محمد (2004)، تقرير حول وضع الجامعات والمعاهد الأهلية بالمنطقة الشرقية، شؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة، تقرير غير منشور، ص45.

-كعيبة، محمد سالم (1998) التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا: مجلة العلوم الاقتصادية، مج9، ع1-2، ص ص179-202.

-الكيخيا، منصور محمد (1995)، السكان، في: بو لقمة، الهادي مصطفى والقزيري، سعد خليل، الجماهيرية: دراسة جغرافية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ص ص333-393.

-الماقوري، علي رمضان (2006)، العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل: الواقع وإمكانات التطوير، في: الأعور، محمد علي (تحرير) في: ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، ج2، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ص ص95-120.

-المبارك، فيصل عبد العزيز (2005)، التخطيط واستراتيجيات التنمية الإقليمية، مجلة العلوم الاجتماعية، مج33، ع1 (الملخص).

-مجلس الجودة للتعليم العالي (2007)، تقرير قطاع التعليم العالي في الجماهيرية العظمى (موقع إلكتروني) http://www.cheq-edu.org/studies.htm ، 2007/5/25.

-الهيئة العامة للمعلومات (2008)، الشعبيات في أرقام، الموقع الإلكتروني للهيئة: http://www.gia.gov.ly 2008/6/13.

-Adams, J.A. (2000), The G. I. Bill and Changing Place of U.S. Higher Education After World War II, paper Presented at Association for the Study of Higher Education Annual Meeting, Sacramento, November 18.

2000.(online)
www.personal.psu.edu/users/j/jaa144/ashe2000.pdf,last accessed in 30/5/2005

- Akaban, P.A. (1987), The Spatial Aspects of Higher Education in Nigeria, Higher Education, vol.16, No.5, pp.545-555.

- Andrews, A. D. (1974), Some Demographic And Geographic Aspects of Community Colleges, Journal of Geography, vol.73, No.2, pp.10-16.

- El-Hawwat, A. (2003), Libya (pp.391-402) in Teferra, D. and Altbach, Ph. G. (eds) African Higher Education: An International Reference Handbook, Bloomington: Indiana University Press.

- Harrison, R.S. (1967), Migrants in The City of Tripoli, Geographical Review, 57 (3), pp.397-423.

- Hones, G. H. and Ryba, R (1972), Why not a Geography of Education? Journal of Geography, vol.71, pp.135-139.

- Kezeiri, S. and Lawless, R. (1987), Economic Development and Spatial Planning in Libya, In: Khader, B. and El-Wifati, B. (eds) The Economic Development of Libya, Kent: Croom Helm.

- Salem, S. F. (1995), The Geography Of Health In Libya: Accessibility to Utilization of and Satisfaction With Public Polyclinics in Genghazi, PhD thesis, The University of Durham.

- UNESCO (2004), UNESCO online database, Montreal, Canada: UNISCO, Institute For Statistics Online Publication : www.uns.unesco.org.

الملحق 1: توزيع مؤسسات التعليم العالي حسب أحجام المراكز الحضرية

المركز الحضري	عدد السكان	عدد المؤسسات
1. طرابلس	1.065.405	22
2. بنغازي	670.797	22
3. مصراته	550.938	12
4. الزاوية	290.993	4
5. سبها	212.694	12
6. اجدابيا	105.436	2
7. البيضاء	99.208	11
8. درنه	88.317	8
9. طبرق	75.893	7
10. المرج	62.894	3
11. تاجوراء	60.681	4
12. بني وليد	56.817	6
13. زليتن	47.551	8
14. سرت	45.272	9
15. الكفرة	43.504	1
16. جنزور	37.879	11
17. الخمس	37.188	6
18. صرمان	36.707	5

19. العزيزية	36.247	1
20. القره بوللي	34.584	1
21. مسلاته	32.559	2
22. غريان	30.387	7
23. أوباري	27.796	3
24. ترهونه	27.725	5
25. زوارة	27.562	6
26. رقدالين	25.831	1
27. القبة	24.631	2
28. مرزق	22.395	3
29. هون	19.816	4
30. جالو	18.873	2
31. صبراته	18.584	4
32. العجيلات	18.277	1
33. نالوت	17.146	6
34. سلوق	16.999	1
35. الزنتان	15.427	3
36. الزهراء	15.290	1
37. مزدة	13.809	1
38. راس لانوف	13.130	4
39. يفرن	12.372	2

40. براك	11.638	4
41. قمينس	10.713	1
42. سوكنه	9.887	2
43. أم الارانب	9.655	1
44. جادو	9.653	1
45. غدامس	9.558	2
46. غات	9.228	1
47. البركت	8.130	1
48. تراغن	7.510	1
49. سوسة	7.038	2
50. تمزاوه	6.027	1
51. سوق الأحد	5.844	6
52. مراده	2.225	1
53. بن غشير	لا بيانات	1
54. الحرابه	لا بيانات	1
55. اسبيعه	لا بيانات	2
56. النجيله	لا بيانات	2

المصدر : القزيري ، 2007 ، اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ، 2008 ، واللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي ، 2007 .